الفصل الرابع عشر

مصر

يبدأ تاريخ مصر من حوالي السنة ٣٠٠٠ق.م، والتي بدأت معها الهجرات السامية من الجزيرة العربية، والتي ظلت تتسرب وتتدفق خلال العصور القديمة، ثم عصور الأسرات المالكة الأولى إلى أن كان عصر الهكسوس. وخضعت مصر لحكم الفرس، واليونان، والرومان، وأخيراً دخلت مصر في العهد الإسلامي، فمصر بالفتح العربي دخلت عصراً جديداً، وكان دخولها نطاق العروبة والإسلام مما قواها ودعمها، فأصبحت مصر خلال عصور التاريخ الإسلامي قلعة من قلاع الإسلام قامت فيها دول قوية، وكثيراً ما أغرت حكامها بالاستقلال، فاستقل بها، الطولونيون، ثم الإخشيديون، ثم دخلها الفاطميون واتخذوها عاصمة لخلافتهم، ثم انتقلت مصر من حكم الفاطميين إلى حكم الأيوبيين، وقامت بدور مهم في حماية الأمصار الإسلامية من الغزو الصليبي، وقامت فيها بعد الدولة الأيوبية دولة المماليك، فكان منها سلاطين عظام، مثل السلطان «قطز» الذي هزم المغول في عين جالوت، فصد بذلك هذا التيار المدمر، وحمى غربي العالم الإسلامي من ويلاته. وقد بقي سلاطين المماليك والشعب في مصر يكافحون الخطر الصليبي إلى جانب الخطر المغولي ويردونه عنهم وعن بلاد الشام، وهكذا كانت مصر مركز الثقل في العالم الإسلامي. وقد ظلت مصر تحت الحكم المملوكي إلى أن خضعت للحكم العثماني في أوائل القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي). ودخلت مصر نطاق الدولة العثمانية فأفاد العثمانيون من علمها وحضارتها، إذ انتقل مع السلطان

الفنانون، والمفكرون، والعلماء إلى استانبول بصفتها أصبحت عاصمة الدولة الكبيرة، ومركز الحركة، حيث أفاد من فنهم وعلمهم وخبرتهم حتى كانت الحملة الفرنسية على مصر[١].

وكانت فكرة احتلال مصر - لأهمية موقعها الجغرافي والاقتصادي- قد راودت الأوساط الفرنسية مراراً في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) لأسباب كثيرة، منها الحرب الصليبية التي ما انقطعت في يوم من الأيام، ومنها الإفادة من خيرات مصر، ومنها رغبة فرنسا في تكوين إمبراطورية فرنسية في الشرق لغزو الهند، وجعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية، وذلك من أجل القضاء على النفوذ البريطاني في الهند والشرق ضمن الصراع والتنافس الاستعماري القائم، وهناك أسباب أخرى ثانوية للحملة منها إبعاد نابليون عن فرنسا للتخلص منه، وحماية التجار الأجانب في مصر، ويرى الكثير من المؤرخين الغربيين أن تاريخ مصر الحديث يبدأ بالحملة الفرنسية، ولكن المؤرخين المسلمين يعدون هذه الحملة بدءاً لانتشار الفساد، ودخول الوهن إلى النفوس[٢].

الحملة الفرنسية على مصر:

انطلقت الحملة من ميناء طولون الفرنسي في ذي القعدة ١٢١٢هـ (أيار ١٧٩٧م)، وكانت تتكون من أربعين ألف جندي بقيادة نابليون بونابرت، فوصلت إلى الإسكندرية (خليج أبي قير) بعد شهرين، واستولت على المدينة، واستمرت الحملة في سيرها، فاستولت على دمنهور، ثم

(١) د. جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٨٩، ص٥-٧.

(٢) د. جلال يحيى ود. جاد طه، العرب في التاريخ الحديث، القاهرة ١٩٧٤، ص١٤-١٥.

الرحمانية، ورشيد، ثم توجهت الحملة إلى القاهرة بعد وقوع معركة فاصلة قرب الأهرام، وتقهقرت جيوش المماليك إلى الصعيد، ووزع نابليون منشوراً باللغة العربية بهدف توطيد نفوذه في مصر، وادعى: إنه جاء لينقذ المصريين من الحكام الظالمين، وأضاف: إنه يحترم القرآن، وإن الناس جميعاً متساوون عنده، كما ادعى أنه مسلم، وأن الفرنسيين أيضاً مسلمون، وواضح تماماً أن في هذا المنشور تودد أوتزلفاً من نابليون إلى شعب مصر[1]، ولكن المؤرخ المصري المعاصر للحملة «عبد الرحمن الجبرتي» كشف كذب نابليون وسوء نيته عندما وصف دخول الفرنسيين إلى الأزهر الذي انطلقت منه الثورة على هؤلاء: «وبعد هجعة من الليل، دخل الإفرنج المدينة كالسيل، ومروا في الأزقة والشوارع كأنهم الشياطين أو جند إبليس، وهدموا ما وجدوه من متاريس، ثم دخل أولئك الوغود إلى الجامع الأزهر، وهم راكبون الخيول، وولجوه من الباب الكبير، وخرجوا من الباب الثاني، حيث موقف الحمير، وداسوا فيه المشاة بالنعالات، وهم يحملون السلاح والبندقيات، وتفرقوا في صحنه ومقصوراته، وربطوا خيولهم بقبلته، وعاثوا بالأروقة والحجرات، وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين الكتبة، ونهبوا ما وجدوه من المتاع والأواني والقصاع والودائع، ودشتوا الكتب والمصاحف على الأرض، وداسوها بأرجلهم ونعالاتهم، وشربوا الشراب، وكسروا أوانيه، وألقوه بصحنه ونواحيه، وكل من صادفوه به عروة من ثيابه أخرجوه، ووجدوا في بعض الأروقة إنساناً فذبحوه، ومن الحياة أعدموه، وفعلوا بالجامع الأزهر، ما

(١) د. محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٢

ليس عليهم بمستنكر، لأنهم أعداء الدين، وأخصام متغلبون، وغرماء متشمتون، وضباع متكالبون، وأجناس متباينون، وأشكال متعاندون، ونهبوا بعض الديار بحجة التفتيش على النهب وآلة السلاح والضرب، وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون وللنجاة بأنفسهم يطلبون، وانتهكت حرمة تلك البقعة بعد أن كانت أشرف البقاع»[(١)].

وبعد أن استقر نابليون في القاهرة، عمل على تنظيم جهاز يدير بواسطته أمور البلاد، فدعا كبار العلماء، وشيوخ الأزهر، والأعيان، وكلفهم اختيار أعضاء الديوان الذين كان عليهم مشاركته في الحكم، وبعد هذا الاجتماع تم الاتفاق على تأليف الديوان من الشيخ السادات، والشرقاوي، والبكري، والصاوي، والفيومي، والعريشي، والسيد عمر مكرم نقيب السادات الأشراف، وغيرهم، غير أن نابليون اختلف مع هؤلاء الرجال في أمور كثيرة منها الضرائب، والغرامات، وقطع رواتب الأوقاف للفقراء، ومصادرة الدور والمنازل، والمساجد، والمباني الأثرية وهدمها، وانتهاك حرمة الأزهر، وتمزيق المصاحف إلى غير ذلك مما أثار هياج الشعب المصري، فكانت ثورة القاهرة الأولى التي نتج عنها تعطيل الديوان الوطني، وإعدام المشايخ، ومصادرة أملاكهم، وفقد نابليون كل إمكانية للتعاون مع الشعب المصري، وانتشرت الاضطرابات في باقي أنحاء القطر المصري[(٢)].

(١) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم الأخبار، ج٣، القاهرة ١٩٨٤، ص٤-٥.

(٢) Harold, J. Chistopher, Bonabert in Egypt, London 1962, P.70.

وفقدت الحملة الفرنسية كل أمل لها في السيطرة على مصر بعد أن قضي على الأسطول الفرنسي في خليج أبي قير بالإسكندرية على يد الأسطول الإنكليزي، فضلاً عن تعاون الدولة العثمانية، وبريطانيا في القضاء على الحملة الفرنسية بالتعاون مع الشعب في مصر وفي بلاد الشام، حيث فشلت الحملة الفرنسية على بلاد الشام، ولم تستطع احتلال «عكا» فتركها نابليون وعاد إلى فرنسا، وخلال وجود الحملة الفرنسية في بلاد الشام قامت ثورة القاهرة الثانية التي فشل نابليون في القضاء عليها فغادر البلاد إلى فرنسا سراً، وترك مكانه (كليبر) ليفاوض السلطة (الدولة العثمانية) بشأن الجلاء عن مصر، وتم توقيع اتفاقية العريش ١٢١٥هـ (١٨٠٠م) بين فرنسا والعثمانيين، إلا أن هذه المعاهدة لم تنفذ بسبب تدخل إنكلترا وإصرارها على جلائهم دون أسلحة، فرفض (كليبر) الذي قتل على يد سليمان الحلبي، وقامت إنكلترا بالتدخل عسكرياً، فأجبرتهم على الجلاء في شهر ربيع الآخر ١٢١٦هـ (أيلول ١٨٠١م). ولم يكن تدخل إنكلترا في مصر لحماية الدولة العثمانية أو الشعب المصري بقدر ما هو تحقيق لأطماعها في احتلال مصر والسيطرة عليها إما عن طريق المماليك الذي أصبحوا يؤيدونها، أو عن طريق احتلالها المباشر كما حدث في حملة «فريزر» ١٢٢٢هـ (١٨٠٧م) التي فشلت بسبب مقاومة الشعب المصري لها. والذي لا تختلف عنه فرنسا عن إنكلترا.

وبعد خروج الفرنسيين من مصر، بقيت القوات الإنكليزية فيها مع بعض القوات العثمانية، فحصل تسابق وتنافس بين المماليك والعثمانيين للاستئثار بالسلطة مما مهد السبيل أمام محمد علي للاستيلاء على مصر،

فالمماليك يعدون أنفسهم أصحاب الحق الشرعي وقد كانت بريطانيا تساندهم للإفادة منهم، والعثمانيون كانوا يرون أنهم أنقذوا مصر من الفرنسيين بالقوة، وكانوا يرغبون في خروج الإنكليز لتعود البلاد إلى حظيرة الدولة العثمانية. فاضطر الإنكليز للخروج من مصر عام ١٢١٨هـ (١٨٠٣م) بعد توقيع صلح «إميان» مع فرنسا، ولكنها أي بريطانيا عادت لاحتلال مصر كما أشرنا (١٢٢٢هـ) غير أنها فشلت[١].

وكان للحملة الفرنسية على مصر بعض الآثار الإيجابية مثل: معرفة النظام، والاتصال بالعلم، ووجود المطبعة، ورسم مصور لمصر، ومعرفة الأسلحة الحديثة، كما كانت هناك آثار سلبية منها: انتشار الخمر، والمجاهرة بالمعصية، والاعتداء على الحرمات، وكل ذلك غيّر من طبيعة الشعب وأفسد أخلاقه[٢].

وهكذا عاد العثمانيون إلى مصر، وبدأوا بإبعاد أمراء المماليك عن الحكم، كما عينوا الولاة الواحد تلو الآخر، وكان آخرهم خورشيد باشا، ولكن أمراء الشعب انتخبوا محمد علي ليكون والياً عليهم، وأجبروا السلطان العثماني على أن يصدر مرسوماً بتعيينه أي (محمد علي) ليكون حاكماً على مصر وكان ذلك عام ١٢٢٠هـ (١٨٠٥م)، فوافق السلطان على ذلك، وطلب زعماء الشعب من محمد علي أن يحكم بموجب الشريعة، وأن يزيل المظالم والأعمال غير المشروعة، وأن لا ينفرد بأعماله دون استشارة الشعب وزعمائه فوافق محمد علي[٣].

(١) أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي، القاهرة ١٩٦٩، ص٢٦.

(٢) د. محمد فؤاد شكري، مصدر سابق، ص ٦٥٢.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية في مصر جـ١، ص ٢٦٧.

محمد علي وبناء الدولة الحديثة في مصر:

تولى محمد علي ولاية مصر عام ١٢٢٠هـ (١٨٠٥م)، واتسم عهده بانتهاج سياسة داخلية مختلفة عما سبقها، وأخرى خارجية، أما الداخلية فقد وطد سلطانه بادئ الأمر فقضى على المعارضين لحكمه من المماليك في (مذبحة القلعة) والجنود الألبان، والأتراك وغيرهم (وأرسلهم في حملات عسكرية) وكذلك تخلص من زعماء الشعب فنفاهم إلى الصعيد وإلى دمياط وصادر ممتلكاتهم. وأخذ يعمل على إرساء نهضة ثقافية وعمرانية واسعة، غير أنها كانت نهضة إفرنجية فقسم مصر إلى عدد من المديريات (سبع مديريات) وكل مديرية إلى عدد من المراكز، وكل مركز إلى عدد من الأقسام، وأنشأ الديوان العالي، ومجالس أخرى لكل إدارة من الإدارات: مجلس الحربية ومجلس الزراعة، والتعليم وغير ذلك، ويكون رؤساء المجالس مجلس الشورى ومهمته استشارية فقط. وقد احتفظ محمد علي لنفسه بالرئاسة العليا، وأشرف على كل كبيرة وصغيرة مما حدا ببعض المؤرخين إلى أن يطلقوا على تاريخ مصر إذ ذاك عصر (محمد علي).

كما اهتم بالتعليم، فأنشأ المدارس الابتدائية والتجهيزات (الثانوية) الحديثة، ثم المدارس العالية كالطب، والهندسة، والمدارس الحربية، إضافة إلى البعثات الخارجية، وكانت الحكومة تقدم الطعام، والمأوى، والرواتب للتلاميذ، فأقبل الناس على التعليم الحديث بعد أن لاقى معارضة في بادئ الأمر، وأصدر جريدة رسمية للدولة هي جريدة (الوقائع المصرية) باللغتين العربية والفرنسية، وما تزال حتى اليوم بالهدف نفسه، وعني محمد علي كذلك بالزراعة فقام بمسح الأراضي الزراعية جميعها، وعد نفسه مالكاً

للأرض، ووزع الأراضي الزراعية على الفلاحين يزرعونها لحسابه، وأمدهم بالآلات والمواشي، وحدد هو نوع الزراعات التي يزرعونها، واحتكر بيع المحاصيل، وأدخل زراعة القطن[1]، وبدأ بإنشاء القناطر الخيرية، كما أسس عدداً من المصانع لسد حاجة الجيش من سلاح وملابس، فضلاً عن صناعة النسيج، إضافة إلى نشاط التجارة الخارجية في عهده، واهتم كذلك بتأسيس جيش جديد على نمط حديث. ففرض التجنيد الإجباري على الفلاحين المصريين، وأنشأ أسطولاً بحرياً قوياً. وهكذا دبت في مصر في عهده روح عامة أيقظت الأفكار، ودفعت العمل المستمر في جميع ميادين النشاط البشري. وفي الوقت نفسه أبقت الفلاَّح عبداً للطغاة، وأوجدت فيه روح الذلة والانقياد الأعمى.

وفي مجال السياسة الخارجية، كانت تراود محمد علي أفكار وأمانيٌّ وأحلام بتكوين امبراطورية واسعة مستغلاً بذلك ضعف الدولة العثمانية، فكان له ذلك عندما كلفه السلطان العثماني بالقضاء على الحركة الوهابية، فأرسل حملة عسكرية إلى الجزيرة العربية ١٢٢٦-١٢٣٤هـ (١٨١١-١٨١٨م) وقضت على الدولة السعودية الأولى، وأتبعها بحملة أخرى إلى السودان فأخضعته ١٢٣٥-١٢٣٧هـ (١٨١٩-١٨٢١م)، وأردفها بحملة ثالثة إلى اليونان ١٢٣٨-١٢٤٣هـ (١٨٢٢-١٨٢٧م)، وأخيراً أرسل حملة رابعة احتلت بلاد الشام وجزءاً من تركيا ١٢٤٧-١٢٥٦هـ (١٨٣١-١٨٤٠م). وأحرز انتصارات كاسحة، تحت حكمه دولة واسعة، وأثار ذلك مخاوف الدول الأوربية وبخاصة بريطانيا، فدعت هذه الدول إلى

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط٢، القاهرة ١٩٥١، ص١٦.

عقد مؤتمر في لندن، وتم توقيع معاهدة لندن ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، وفيها فُرِض على محمد علي الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلها، وإعادتها إلى الدولة العثمانية التي عجزت عن مقاومته، وإبقاء مصر ولاية وراثية له ولأولاده من بعده. وقد أرغم محمد علي بالقوة على الانسحاب بعد أن رفض شروط معاهدة لندن وعاد إلى مصر. ولكنْ بعد أن فرضت عليه بريطانيا شروطاً صعبة هي: أن يتم تعيينه سنوياً من قبل السلطان العثماني، وأن يسرح الجيش المصري ويخفض عدده إلى ١٨ ألف جندي، وأن يلغي الصناعات الموجودة في البلاد، وأن تسري قوانين الدولة العثمانية على مصر بوصفها ولاية عثمانية تتمتع باستقلالها الداخلي، وأن يدفع محمد علي للدولة العثمانية عائدات سنوية قدرها «٤٠٠٠» آلاف جنيه، وأن يضم السودان إلى مصر مقابل دفع ميزانية سنوية للدولة العثمانية[١].

وهكذا تحطمت أماني محمد علي في تكوين دولة واسعة لأسباب منها: وقوف الدول الكبرى الأوربية ضد هذه الدولة لتهديدها مصالح تلك الدول، إضافة إلى سوء معاملة إبراهيم باشا لأهالي الشام.

وفي الجملة نقول: إن مصر في عهد محمد علي أصبحت دولة كبيرة قوية شغلت السياسة العالمية بسياستها وغزواتها وأحداثها، وأبدى الشعب قدرة عجيبة في الاستجابة للوعي والنمو والتطور والنهوض، فكان أن تآمرت الدول الغربية -كما أشرنا- على مصر وعمدت إلى حصرها ضمن حدودها بعد انتصاراتها الواسعة الكاسحة.

توفي محمد علي عام ١٢٦٦هـ-١٨٤٩م، وقد دخلت مصر مرحلة

(١) د. محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة ١٩٤٨، ص٢١.

تاريخية جديدة في حياتها السياسية والثقافية. وقد حاول خلفاؤه الاستمرار في النهضة، فلم يتمكنوا إذ لم يكونوا على المستوى الذي كان عليه من حيث الكفاءة والقوة والذكاء -عدا ابنه إبراهيم الذي لم يحكم سوى سبعة شهور- وقد كان حفيده عباس الأول ١٢٦٦-١٢٧١هـ (١٨٤٩-١٨٥٤م) قاسياً شاذ الطباع سيء الظن بمن حوله حتى أسخط الجميع ومات مقتولاً، وكان عهده عهداً رجعياً قليل الإصلاحات حتى أنه ألغى بعض المدارس العالية، وكان ميّالاً للإنكليز، ولم يكن خلفه (عمه محمد سعيد) وبخاصة الفرنسيون متساهلاً معهم إلى أبعد الحدود، وحتى أصبح عددهم في مصر يقل عنه كثيراً وإن كان محباً للإصلاح مستنيراً فقد كان ضعيف الإرادة سهل الانقياد، محباً للأجانب مشجعاً لهم على العمل في مصر أضعاف ما كان في عهد والده محمد علي، إذ من المعلوم أن الطاغية يستطيع أن يرفع اسم بلده عالياً، لكنه في الوقت نفسه يميت في شعبه العزة، ويعوده على المذلة، فإذا انتهى الطاغية انهارت بلده دفعة واحدة، كما أن جيشه إذا هزم في معركة لم يستطع بعدها مواصلة القتال[١].

ومنذ عهد محمد علي كانت كل من فرنسا وإنكلترا تتسابقان على الفوز بالسيطرة على طرق المواصلات المصرية لتربط مصير التجارة المصرية بالتجارة في بلادها، ولتسيطر على طريق التجارة بين الشرق والغرب، وكانت فرنسا ترغب في شق قناة السويس فعارضت إنكلترا ذلك وأرادت مد خط حديدي بين الإسكندرية والسويس، وقد عرض المشروعان على محمد علي غير أنه رفضهما. وبقيتا مصر في عهد عباس وسعيد مسرحاً

(١) Dodwell, H, The Story Of Mehmet Ali or The Founder of Modern Egypt, London 1965, P.56

للتنافس الإنكليزي - الفرنسي، وكان الأول ميالاً للإنكليز والثاني ميالاً للفرنسيين. وقد استطاعت بريطانيا بفضل نفوذها على عباس أن تحصل منه على امتياز سكة حديد الإسكندرية - السويس، كما استطاعت فرنسا في عهد سعيد باشا الحصول على امتياز حفر قناة السويس ١٢٧١هـ (١٨٥٤م) والتي بدئ بتنفيذ المشروع فيها منذ عام ١٢٧٦هـ (١٨٥٩م)، وقد تحملت مصر أكبر قسط من نفقاتها، كما اشترت القسم الأعظم من الأسهم (١٧٧,٦٤٢) سهماً من مجموع (٤٠٠) ألف سهم. وقد جر هذا المشروع على مصر الاحتلال الإنكليزي، وكانت مدة امتياز القناة ٩٩ سنة.

على أن الخديوي إسماعيل ١٢٨٠-١٢٩٧هـ (١٨٦٣-١٨٧٩م) الذي خلف سعيداً حاول تعديل شروط امتياز القناة فأخفق في الوصول إلى نتيجة تخدم المصلحة الوطنية، لكنه حصل من السلطان العثماني على شروط وراثة العرش، وحق مصر في زيادة قواتها البرية والبحرية دون تحديد، فاندفع إسماعيل في تقوية الجيش وتسليحه وزيادة عدده، والتوسع في التعليم، وقيام نهضة عمرانية، وتطلبت كل هذه المشروعات والمنشآت أموالاً ضخمة اقترضها من الأجانب، وكانت وسيلةً من وسائل التدخل الاستعماري في شؤونها الداخلية؛ ويعد الخديوي إسماعيل هو المسؤول عن الديون المصرية، لأنها أُنفقت - إلى جانب المشروعات الحيوية- على أعمال لا مسوغ لها، كإنشاء القَصور، ودور الصور، والقيام بالسياحة إلى أوربا، وإقامة الحفلات [حفلة افتتاح قناة السويس ١٢٨٦هـ (١٨٦٩م)] ومنها رُشاً وهدايا للسلطان العثماني، إلى غير ذلك. ولم يصرف من مجموع الديون التي بلغت (٩٨مليوناً) للأعمال العامة سوى ٣٩ مليوناً وتتمثل هذه

الأعمال العامة في (جسور، وسكك حديدية، ومصانع، وحفارات وغير ذلك) في حين لم تتعد ميزانية مصر (٥, ١٠) ملايين جنيه[١].

عمد الخديوي إسماعيل إلى إرهاق الشعب المصري بالضرائب لسداد الديون، ورهن معظم موارد البلاد لدى الأجانب مما أتاح لهم السيطرة على الاقتصاد المصري، وعندما بلغت الضائقة المصرية المالية حدها في عام ١٢٩٢هـ (١٨٧٥م) قام إسماعيل بطرح حصة مصر من أسهم القناة للبيع بثمن بخس (أقل من ٤ ملايين جنيه)، وترتب على ذلك أن أصبحت انكلترا التي اشترت الأسهم هي صاحبة الكلمة العليا في شؤون القناة، ومع ذلك لم تحل المشكلة المالية، وتزعزعت ثقة البيوت المالية الأوربية المصرية، فاضطر الخديوي إسماعيل أن يقبل بإنشاء صندوق الدين الذي تقوم على إدارته لجنة ثنائية فرنسية-إنكليزية مهمتها مراقبة مالية البلاد واستيفاء الديون، وكان قبوله بذلك اعترافاً منه بشرعية التدخل الأجنبي، وقد ثبت حقاً أن اللجان الثنائية أصبحت تتدخل في تعيين الوزراء وعزلهم مع تعيين الموظفين الأجانب برواتب ضخمة، وفرضت الدولتان إنكلترا وفرنسا أن يكون لهما إسهام في الوزارة المصرية، فشكل (نوبار) باشا وزارة مختلطة ١٢٩٥هـ (١٨٧٨م) كان من بين أعضائها وزير إنكليزي للمالية وآخر فرنسي للأشغال.

ولكن هذه الوزارة لم تخلص في إصلاح حالة البلاد المالية، فأحالت ٢٥٠ ضابطاً على التقاعد، فقام هؤلاء بمظاهرة أمام الوزارة المالية مطالبين برواتبهم المتأخرة وإعادتهم إلى الجيش، وضربوا نوبار باشا، وناظر المالية الإنكليزي وأهانوهما، مما دفع إسماعيل إلى إقالة الوزارة وإلى تكليف نجله

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، القاهرة ١٩٦٥، ص٩.

الأمير توفيق تأليف وزارة جديدة -بقي فيها الوزيران الأجنبيان- وبقيت لهما سلطتهما السابقة في رفض كل قرار تصدره الوزارة ولا يوافقان عليه، وانتهى الأمر بالوزير الإنكليزي إلى أن أصدر قراراً مالياً بإفلاس الحكومة المصرية وعدم قدرتها على تسديد ديونها[١].

تولى إسماعيلَ الذعرُ من النفوذ الأجنبي، واستعان ضده بالحركة الوطنية النامية التي ارتفع شأنها وازداد خطرها بسبب التدخل الأجنبي، وتجاوبت معه نفوس أبناء الشعب الواعية ممثلة في مجلس شورى النواب الذي أحدثه إسماعيل سنة ١٢٨٣هـ (١٨٦٦م) وتحركت العواطف الوطنية، واتفقت الآراء على ضرورة إسقاط الوزارة المختلطة وتأليف وزارة مصرية بحتة، فعقد زعماء الحركة الوطنية اجتماعاً أسفر عن تقديم مجلس الشورى عريضة إلى الخديوي شرحوا فيها الوضع، وكذبوا ادعاء الوزير الإنكليزي بعدم قدرة مصر على الوفاء بديونها، فما كان من إسماعيل إلا أن استجاب لطلبهم، وألفت وزارة جديدة برئاسة شريف باشا جميع أعضائها من المصريين فبدأت بإصلاحات منها: وضع دستور للبلاد أصبح الوزراء بمقتضاه مسؤولين أمام مجلس النواب، ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذي اقترحه مجلس شورى النواب، وكان من نتيجة ذلك الإصلاح الواعي أن حملت انكلترا وفرنسا السلطان العثماني على إصدار مرسوم بعزل إسماعيل وتعيين ابنه توفيق مكانه في عام ١٢٩٧هـ[٢].

تولى الخديوي توفيق الحكم ١٢٩٧-١٣١٠هـ، ولكنه كان ضعيف

(١) د. السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٧٠، ص٣٤٩.
(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، جـ٢، ص١٦-٩١.

الشخصية متخاذلاً عديم الهمة، مستسلماً للنفوذ الأجنبي، وقد عاد التسلط الاستعماري في زمنه إلى سابق عهده من التحرك وتهديد سلامة البلاد. فلما تسلم العرش، واستقالت وزارة شريف باشا طلب من شريف نفسه إعادة تأليفها، لكنَّ شريفاً اشترط أن تحكم وزارته بمقتضى دستور جديد. فرفض الخديوي رفض - بتحريض من قناصل الدول الأجنبية - مشروع الدستور الذي تقدم به شريف، وكان يقضي بأن يكون للمجلس رأي في إدارة البلاد، فاستقال شريف باشا وألف رياض باشا وزارة جديدة حكمت البلاد حكماً مطلقاً، وأهملت مجلس شورى النواب وحجرت كل الأفكار، وكمت الأفواه، ولاحقت الحركة الوطنية بالتنكيل.

وساءت علاقة توفيق بالشعب، إذ أقصى ممثليه وكل موظف مدني حرم من عمله في إدارة الحكم، واتبع طريقة الحكم المطلق، وسمح بعودة المراقبة الثنائية الأجنبية، فاشترطت فرنسا وإنكلترا عدم فصل المراقبين دون موافقة حكومتيهما، وبهذا تطورت المراقبة من شكلها المالي إلى شكل سياسي ينافي سيادة الحكومة المصرية. وقد وافق توفيق على تكوين لجنة لتصفية الديون ليس فيها سوى مندوب مصري واحد، فقررت اللجنة وجوب إصدار «قانون التصفية» الذي يقضي بتقسيم إيرادات الدولة إلى قسمين: قسم تتصرف به الحكومة المصرية لشؤونها الخاصة، وقسم يخصص لتسديد أقساط الدين وفوائده[1].

وهكذا أخذ تدخل الأجانب في شؤون مصر الداخلية يزداد على مر الأيام حتى غزت المؤسسات الأوربية المالية والاقتصادية أرض مصر،

(١) السيد رجب حراز، مرجع سابق، ص٣٥٥.

فأنشأت فيها شركات لتكرير السكر وللمقاولات والمصرف العقاري برؤوس أموال أجنبية، مما جعل المصريين عاجزين عن منافسة الأوربيين في الميادين الاقتصادية لأن هؤلاء يتمتعون بامتيازات خاصة. وأصبحت مصر مرتعاً للأجانب يسرحون فيها ويمرحون، وأصبحت وظائف الدولة وقفاً عليهم، ترى فيها كثيراً من الأوربيين وقليلاً من المصريين[1].

وأدرك النابهون من الشعب المصري ما يراد بوطنهم من شر، فاضطرمت في نفوسهم عوامل الحقد على الوضع القائم، وازداد شعورهم بحقوقهم واستعدادهم للمطالبة بها، ولا سيما أن الرأي العام المصري كان قد تكون في أواخر عهد إسماعيل، وقد ساعد على تكوينه ظهور الحقد الصليبي عند الأوربي وانتشار التعليم، والصحف اليومية بين الأهالي فأدركوا ما للشعب من حقوق، هذا إلى جانب وجود زعماء مفكرين (كالشيخ جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده) اتصلا بالشعب عن طريق التدريس والصحف، وبدآ ينشران تعاليمها عن الحركة الدستورية ومكافحة الاستعمار، فقبلها الكثير من أبناء الشعب، كل هذه العوامل التي ذكرناها كانت مقدمات للثورة العرابية، غير أن السبب المباشر للثورة يعود إلى اضطهاد الضباط المصريين في الجيش والتمييز بينهم وبين غيرهم من الضباط الأجانب، وقصر الترقيات على الضباط الأجانب والدخلاء دون المصريين وإنقاص عدد الجيش وعدم انتظام دفع رواتب أفراده. وأثار ذلك حنق رجال الجيش واستياءهم من إهمال الحكومة واضطهادها للأحرار، فتجاوبت نفوسهم ومشاعرهم مع مشاعر الشعب، وكانت بداية الثورة

(١) أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي، ٤٥-٩٥.

العرابية[1].

الثورة العرابية:

تزعم الحركةَ الوطنية الضابطُ أحمد عرابي الذي اتفقت آراء زملائه على إنابته مع اثنين من رفاقه (عبد العال حلمي، وعلي فهمي) في تقديم عريضة إلى الحكومة تتضمن عزل وزير الحربية وإنصاف الضباط الوطنيين، ولما عمد رئيس الوزارة إلى اعتقالهم وشرع في محاكمتهم أمام مجلس حربي، اقتحم رجال الجيش مكان المحاكمة وأخرجوهم وساروا معاً في مظاهرة إلى قصر عابدين، وطلبوا من الخديوي عزل وزير الحربية (عثمان رفقي باشا) فلم يسعه إلا قبول طلبهم وعين مكانه محمود سامي باشا البارودي، لكن رياض باشا رئيس الوزراء الذي انزعج من حركة الضباط أخذ يكيد لهم وينتهز الفرصة لعقابهم مما أدى إلى استقالة البارودي، حينئذ قرر الضباط إسقاط الوزارة، فأخذ أحمد عرابي في الاتصال بنواب البلاد السابقين وزعماء الحركة الوطنية، وحصل منهم على توكيل بالمطالبة بالدستور[2].

وفي ١٢٩٨هـ (٩أيلول١٨٨١م) نظم الضباط والجيش مظاهرة رافقتها جماهير الشعب على الجانبين، وسارت إلى قصر عابدين حيث تقدم أحمد عرابي من الخديوي مطالباً إياه بإقالة الوزارة، وإعادة الحياة الدستورية، والدعوة إلى انتخاب مجلس نيابي جديد، وزيادة عدد أفراد الجيش، كما نصت عليه المراسيم السلطانية (١٨ ألف جندي)، فردّ الخديوي رداً جافاً

(١) أمين سعيد، المرجع السابق، ص٩٧-٩٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي، أحمد عرابي، ص١٥-١٦ .

قاسياً مهيناً حينما قال: «ما أنتم إلا عبيد إحساناتنا ولا حق لكم بهذه المطالب» فأجابه عرابي على الفور: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً. . نحن لسنا عبيداً ولن نورث بعد اليوم». وأعلن عرابي أنه لن يغادر المكان حتى تجاب مطالب الشعب، فاضطر الخديوي إلى الإذعان وكلف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة.

وقدم شريف باشا دستوراً جعل الوزارة مسؤولة أمام المجلس ونص على حق النواب في سنّ القوانين وفرض الضرائب، فوافق عليه الخديوي وأجريت الانتخابات لمجلس النواب الذي انعقد في ١٢٩٨هـ (تشرين الثاني ١٨٨١م). وعندما عرض الدستور على المجلس اختلف النواب مع رئيس الوزراء على نصوصه، إذ لم يكن يعطى المجلس حق مناقشة الميزانية خوفاً من الاصطدام مع لجنة المراقبة، فأعلن النواب تمسكهم بهذا الحق، وأعلنوا في الوقت نفسه احترامهم لالتزامات الحكومة فيما يتعلق بالديون.

ولما اطلعت فرنسا وإنكلترا على هذه التطورات أصابهما الذعر خوفاً على مصالحها الاستعمارية، فأرسلتا مذكرة مشتركة إلى الخديوي تعرضان عليه المساعدة ضد المجلس إذا اقتضى الأمر. وقبل توفيق المذكرة أملاً في الانتصار على الحركة الوطنية معتمداً على الدول الأجنبية، الأمر الذي أثار مشاعر النواب وسخطهم فأعلنوا تمسكهم بحقهم وإصرارهم عليه، ولما أصر رئيس الوزراء على معارضتهم حملوه على الاستقالة وشكلت وزارة ثورية برئاسة محمود سامي البارودي تولى أحمد عرابي فيها وزارة الدفاع[1].

قدمت الوزارة الجديدة مشروعاً إصلاحياً شاملاً واقترحت تعديل الفقرة

(١) عبد الرحمن الرافعي، أحمد عرابي، ص٣١-٨٩.

الخاصة بالميزانية من الدستور بشكل يجعل للمجلس حق النظر في الميزانية باستثناء قسمها المخصص لتسديد الديون الأجنبية للحيلولة دون التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية المصرية، فأقر المجلس هذا التعديل، وأصدر الخديوي مرسوماً باعتماد الدستور ١٢٩٩هـ (١٨٨٢م).

لكن انكلترا وفرنسا عارضتا ذلك، وعملت إنكلترا على إثارة الفتن والقلاقل في مصر لكي لا تفلت مصر من يدها، فحرضت الخديوي على رفض مطالب وزارة (الدفاع) وخاصة عندما سرح عرابي عدداً من ضباط الجيش غير الوطنيين وأحال بعضهم إلى المحاكمة، وهكذا تجدد الخلاف بين الوزارة والخديوي، مما حدا بإنكلترا وفرنسا إلى إرسال أسطوليهما إلى مياه الإسكندرية دعماً للخديوي الذي تلقى منهما مذكرة تشجعانه فيها على ضرب الحركة الوطنية، وإبعاد عرابي، ونفي الضباط الأحرار إلى الأرياف. وقد استجاب الخديوي للمذكرة، فاستقالت الوزارة احتجاجاً على موقفه، وانتقل الخديوي توفيق إلى الإسكندرية ليكون تحت حماية الأسطول الإنكليزي الذي أعدته بريطانيا لاحتلال مصر، ورفضت فرنسا مشاركتها في ذلك بعد أن تبين لها أطماع إنكلترا في احتلال مصر دون مشاركتها.

لكن عرابياً أعلن الثورة على الخديوي الذي لقي دعماً من السلطان العثماني، فقصفت المدفعية البريطانية مدينة الإسكندرية وقاوم الشعب في مصر مقاومةً باسلةً، غير أن الإنكليز تمكنوا من التغلب على المصريين واحتلوا المدينة. وانسحب أحمد عرابي وجيشه إلى (كفر الدوار) جنوبي الإسكندرية حيث أقام تحصينات منيعة استطاعت الصمود وردت الإنكليز على أعقابهم، فاتجه الأسطول الإنكليزي إلى قناة السويس. وقد أخطأ

عرابي في عدم ردمها وصدق وعود بعض الإنكليز من أنهم لن يستخدموا القناة، في القتال مراعاة لحيادها. ومع ذلك اجتاز الأسطول الإنكليزي القناة وأنزل قواته في الإسماعيلية، ومنها تقدم إلى التل الكبير حيث استطاع عرابي أن يصل إليه مع الجيش المصري، وأقام فيها على عجل بعض التحصينات، وهناك دارت معركة غير متكافئة في الاستعدادات الحربية تغلب فيها المستعمرون على المقاومة المصرية ودخلوا مصر، رمضان ١٢٩٩هـ (أيلول١٨٨٢م)، وكانت بداية الاحتلال البريطاني الذي استمر قرابة خمسة وسبعين عاماً[١].

الاحتلال الإنكليزي لمصر:

بعد أن تغلب الانكليز على الجيش المصري ودخلوا مصر، عقدوا محكمة عسكرية حكمت على أحمد عرابي ورفاقه بالإعدام، ثم خُفّف الإعدام إلى النفي المؤبد، وقد قضوا على الحركة الوطنية وسيطروا على كل شيء في مصر (عسكريًا، وسياسياً وإدارياً، واقتصادياً، وماليًا، واجتماعيًا). فمن الناحية العسكرية، حلّوا الجيش الوطني وشكلوا جيشاً صغيراً قوامه ٩ آلاف جندي تحت قيادة انكليزية، وانحصرت مهامته في حفظ الأمن، والقضاء على الحركة الوطنية، وكبح جماح الثورات والانتفاضات الوطنية. ومن الناحية السياسية، قضوا على الحياة الدستورية فحلّوا مجلس النواب واستعاضوا عنه ببعض الهيئات كمجالس المديريات، ومجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية على أن تكون قراراتها

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٢٥، ٢٣٥. وانظر كذلك عبدالرحمن الرافعي، أحمد عرابي، ص ١٦٥، ٢١٨.

استشارية فقط وغير ملزمة. وأما الوزراء فقد أصبحوا طوع إرادة الخديوي الذي اتبع أسلوب الحكم المطلق، وعليهم أن ينفذوا الأوامر التي تصدر إليهم منه بناء على وحي تعليمات من المعتمد البريطاني في مصر (الملك غير المتوج) اللورد «كرومر». ومن الناحية الإدارية، أبقى الإنكليز التقسيمات الادارية السابقة، غير أنهم نزعوا من حكام المديريات حقهم في الإشراف على قوات الشرطة وألحقوها بوزارة الداخلية ليشرف عليها مفتش الوزارة العام (إنكليزي). إذ جعلت بريطانيا إلى جانب كل وزير مستشاراً إنكليزياً يملي عليه أوامر المعتمد البريطاني، ومفتشاً عاماً إنكليزياً يشرف على أمور الوزارة، كما أصبحت معظم الوظائف المهمة والعالية بيد الموظفين الإنكليز. ومن الناحية المالية والاقتصادية، ألغى الانكليز نظام المراقبة الثنائية، وأصبحت الأمور المالية تحت إشراف المراقب الإنكليزي الذي أصبح مستشاراً مالياً للحكومة المصرية، الأمر الذي دعا إلى احتجاج فرنسا على هذا التدبير. ومع ذلك أصبحت المراقبة المالية لمصر تحت النفوذ البريطاني المباشر. وقد عمل الانكليز على ربط اقتصاد مصر بعجلة الاقتصاد البريطاني عن طريق ترقية إنتاج المحاصيل الزراعية وبخاصة القطن لتزويد المصانع الإنكليزية به، وإهمال الصناعات الوطنية كي تصبح مصر سوقاً لتصريف المنتجات الإنكليزية فقط، ولم يهتموا بالتجارة إلا بمقدار ما يكفي سهولة تصدير المواد الأولية إلى إنكلترا الأجنبية بإقامة الشركات والمصانع والمصارف الأجنبية في البلاد، واستغلال ثروات مصر لصالحها[1].

وكانت سياسة بريطانيا من الناحية الاجتماعية، تقضي بتشجيع

(١) الفردسكامر بلنت، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٧٧-٥٠٤.

الانحلال الخلقي في مصر، وإهمال التدابير التي تحول دون انتشار الربا والبذخ، وشرب الخمر، فكثرت المفاسد الاجتماعية. إضافة إلى ما تقدم رسمت بريطانيا سياسة للتعليم ترمي إلى الحد من توسعته، وإلى تحويله إلى جهة تخدم مصلحتهم الاستعمارية بحسب مناهج مرسومة لتقوية اللغة الإنكليزية، وإهمال التاريخ الإسلامي وتعديله وفق مصلحتهم، وإهمال اللغة العربية والدين الإسلامي، كما أكثروا من المدرسين الإنكليز.

وإضافة إلى كل ما تقدم حول السياسة الانكليزية التي اتبعت في مصر، عمدت بريطانيا إلى قتل الروح الوطنية لدى الشعب المصري، إذ حجرت على حرية الفكر، ولاحقت الوطنيين الشرفاء بالاعتقال، والسجن، والنفي، والتنكيل، وحرمتهم من وظائف الدولة، وفرضت رقابة شديدة على النوادي، والصحف، والاجتماعات بحيث لم تجرؤ على انتقاد تصرفات سلطات الاحتلال. ومع كل ذلك فشلت جميع محاولاتها في قتل الروح الوطنية لدى الشعب في مصر. وإذا كانت الروح الوطنية قد استكانت خلال حكم الخديوي توفيق ١٢٩٧-١٣١٠هـ (١٨٧٩-١٨٩٢م) فإنها قد عادت إلى الظهور بمجيء الخديوي عباس حلمي الثاني[١].

استأنف الشعب المصري نضاله الوطني عندما تولى الحكم الخديوي عباس حلمي الثاني ١٣١٠هـ (١٨٩٢م) خلفاً لوالده توفيق، وكان الخديوي عباس متعاطفاً مع الوطنيين؛ فقد اختلف الخديوي عباس حلمي مع الانكليز مرتين: المرة الأولى عام ١٣١١هـ (١٨٩٣م) وكانت الأزمة الأولى عندما أقال مصطفى فهمي رئيس الحكومة المصرية الذي عرف بمسايرته

(١) المرجع السابق.

للانكليز، وعيّن محله حسين فخري باشا المعروف بروحه الوطنية. ويقال إن سبب ذلك عندما وقع بين يدي الخديوي منشور موجه مع موظف بريطاني في وزارة الداخلية إلى الموظفين في الأقاليم، يطلب منهم أن يوجهوا رسائلهم إلى مدير البوليس البريطاني لا إلى وزير الداخلية المصري، فانزعج الخديوي عباس مع ازدياد النفوذ البريطاني وحمل مصطفى فهمي المسؤولية، فأقاله وعين محله حسين فخري. وعندما علم كرومر بذلك أبرق إلى لندن، ثم أمر عباس باستبعاد حسين فخري. مصطفى فهمي. وتمسك كل من الطرفين برأيه، وأخيراً انتهت الأزمة بحل وسط وهو استبعاد حسين فخري واستبدال رياض بمصطفى فهمي، وبوعد من الخديوي بأن يأخذ ويعمل بنصائح بريطانيا في جميع الأمور المهمة مستقبلاً[1].

أما الأزمة الأخرى، فقد حدثت في ١٣١٢هـ منتصف كانون الثاني (١٨٩٤م) في الصعيد، عندما كان الخديوي يستعرض الجيش المصري بوجود السردار (القائد العام) هربرت كتشنر قائد الجيش، فوجه الخديوي بعض الملاحظات الفنية على مسمع من الضباط الانكليز، وكذلك وجه بعض الملاحظات عندما كان يزور المستشفى، وانتقد المترجم الذي يتكلم اللغة العربية برطانة انكليزية. وتطورت الأزمة في (وادي حلفا) عندما كرر عباس انتقاده لفرقة الجيش السوداني ولبعض البريطانيين عندما كان يستعرض مع «كتشنر» فرقة سودانية. وقد أثار هذا كله «كتشنر»، وهدّد بالاستقالة، ثم أخبر اللورد كرومر الذي أبرق إلى لندن، وبعد مشاورات

(١) أمين سعيد، مرجع سابق، ص١١٩-١١٥٦.

واتصالات انتهت الأزمة باستجابة الخديوي لمعظم الشروط التي وضعها الانكليز، فأصدر بياناً أثنى فيه على الجيش والضباط الانكليز، كما أصدر مرسوماً بنقل «ماهر» من وزارة الدفاع إلى محافظة القناة.

كان الوطنيون المصريون يدعمون الخديوي عباساً ويشدون أزره، وقد كان من نتيجة ذلك أن بعث الحركة الوطنية مرة أخرى، وذلك بجهود جمال الدين الأفغاني، وتلميذه الشيخ محمد عبده، اللذين قاما بدور جيد في توعية الشعب في مصر، وتعبئة شعوره الوطني، بفهمه للإسلام[1].

وزاد انتعاش الحركة الوطنية بظهور مصطفى كامل على مسرح السياسة المصرية. ومصطفى كامل شاب مصري أنهى دراسته الثانوية في مصر، ثم رحل إلى فرنسا وأتم دراسة الحقوق في طولون ١٣١٢هـ (١٨٩٤م). وقد بدأ مصطفى كامل عمله الوطني منذ كان طالباً في مصر بالمدرسة الثانوية. إذ كان ينشر في مجلة المدرسة مقالات تتعلق بالقضايا الوطنية، وجعل شعارها: حبك مدرستك حبك أهلك ووطنك، كما ألف جمعية أدبية عملت على تشجيع الكتابة والخطابة لإضرام الروح الوطنية بين الشبان. ثم تابع نشاطه هذا وهو طالب في كلية الحقوق في فرنسا، وهناك اتصل ببعض المعتدلين من الفرنسيين والمفكرين والأدباء والصحافيين والسياسيين، وشرح لهم قضية بلاده وأطماع الاستعمار البريطاني، فسهّلوا له اتصالاته، والتنافس الإستعماري بين الدولتين قائم معروف، ونشر في صحفهم مقالات متوالية، شارحاً تعسف الانكليز مستنكراً سياستهم وأساليبهم،

(١) د/ جلال يحيى، مصر الحديثة، القاهرة، ١٩٨٥، ص٨٥-١٠٥.

ومطالباً بجلاء الانكليز عن مصر. وقد استطاع مصطفى كامل أن يثير هذه القضية على الصعيد العالمي، وأن يكسب الرأي العام الأوروبي إلى جانب مصر. وقد واصل عمله بعد رجوعه إلى مصر، وحصر مطالب الشعب في أمرين: «الجلاء والدستور»، وأصدر جريدة «اللواء» اليومية باللغة العربية، إلى جانب صحيفتين أخريين باسم «اللواء» أيضاً تصدران بالفرنسية والانكليزية.

وتجلّى نضاله ونضال من التف حوله من الشبان المصريين في الخطابة وكتابة المقالات في الصحف المحلية، والأجنبية باذلاً أقصى الجهود في جذب اهتمام الرأي العام العالمي نحو عدالة القضية المصرية، وجعل همه التنديد بالاستعمار ومساوئه ومطالبة الانكليز بتحقيق وعودهم في الجلاء، متخذاً شعاراً وطنياً «مصر للمصريين». واتخذ من بعض الأحداث سبباً في إلهاب الشعور الوطني وتأجيجه، وأهم هذه الأحداث الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٣١٨هـ (١٩٠٤م)، فطالب الشعب المصري الاعتماد على نفسه في النضال وقال في هذا المجال: «إن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها، وإن الشعب كالفرد لا يكون آمناً إلا إذا كان قوياً بنفسه مستجمعاً كل عدد الدفاع عن الشرف والمال والحياة»[1].

كما استفاد من حادثة «دنشواي» التي جرت في ١٠ من ربيع الآخر ١٣٢٤هـ (١٣ من تموز ١٩٠٦م) تلك المأساة التي تعد من الحوادث المهمة في تاريخ مصر، والتي كشفت عن وحشية الانكليز وحقدهم بشكل لا مثيل له

(١) عبدالرحمن الرافعي، مصطفى كامل، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٤٥-١٢٥.

في قرية «دنشواي» التي ذهب ضحيتها كثير من رجال القرية على أعواد المشانق ضحية التعسف الانكليزي. وتتلخص حادثة دنشواي في أن خمسة من الضباط الانكليز يصطادون الحمام في دنشواي في موسم الحصاد فأخذ أحدهم يطلق الرصاص فوق البيدر (الجرين) فأصيبت زوجة صاحب البيدر، وماتت، واشتعلت النيران في المحصول، فلم يتمالك أهلها وأقاربهم أعصابهم، وهاجموا الضباط وجرت معركة بين الطرفين قتل فيها بعض الأهالي، ففر الضباط مسرعين في حر الظهيرة، ومات أحدهم بضربة شمس. فتشكلت محكمة بريطانية للتحقيق، فحاكمت عدداً كبيراً من الأهالي، وحكم بإعدام أربعة منهم، وحكم بالسجن على عدد آخر من أهالي القرية، وجلد عدد آخر. وقد نفذت أحكام الشنق بالمحكوم عليهم على مرأى من ذويهم وأبناء بلدتهم، وظلت جثث الذين شنقوا معلقة مدة طويلة، كما جلد من جلد بقسوة ووحشية أمام أهل قريتهم وأهليهم، وعلى مسمع من عويل نسائهم، ونحيب أطفالهم.

أثار ذلك الرأي العام المصري، وعم الهياج في جميع أوساط الشعب في مصر، وأبدى سخطه على الاحتلال البريطاني. وعرف مصطفى كامل ورفاقه الوطنيون كيف يوجهون المعركة السياسية بحيث توصلوا إلى تحريك الضمير العالمي، فثارت ضجة استنكار في مجلس العموم البريطاني كان من نتيجتها استقالة اللورد كرومر المعتمد البريطاني الذي كبل الشعب بالقيود من أول أيام الاحتلال.

وتردد مصطفى كامل على الآستانة ليتخذ من الدولة العثمانية عوناً له

للتخلص من الاحتلال لأنها صاحبة السيادة الاسمية على البلاد، غير أن الدولة العثمانية كانت أضعف من أن تقاوم الحكومة الانكليزية.

وفي عام ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م) أسس مصطفى كامل «الحزب الوطني» وكان أهم مبادئه استقلال مصر الداخلي وفق معاهدة ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، وجلاء الانكليز عن البلاد، وإيجاد دستور للبلاد، واحترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية، وتشجيع الأعمال النافعة للحكومة المصرية، ونشر التعليم على أساس وطني، وترقية الزراعة والصناعة والتجارة، وبث الشعور الوطني بين طبقات الشعب، والعناية بالشؤون الصحية، وبث روح المحبة بين المصريين والأجانب، وتقوية العلاقات بين مصر والدولة العلية العثمانية[1].

على أن المنية لم تمهل مصطفى كامل لتحقيق ما يصبو إليه من تحرر وجلاء، فتوفي سنة ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م)، وخلفه في زعامة الحزب الوطني «محمد فريد». فواصل الزعيم المصري محمد فريد النضال وحمل على الحكم الاستبدادي وسياسة الشدة والبطش والنفي التي لجأت إليها الحكومة الانكليزية، ودعا إلى الاستقلال والجلاء والحياة الدستورية، وحث الشعب على المقاومة. ونجح في إحباط محاولة الانكليز بمد مدة امتياز قناة السويس، حيث هب الشعب المصري وقام بالمظاهرات الصاخبة، وشنت الصحافة المصرية حملة شعواء على سلطات الاحتلال، فأحرزت الحركة الوطنية نصراً ساحقاً. واستمر الشعب في نضاله حتى اضطرت سلطات الاحتلال إلى تأليف «جمعية تشريعية» تحل محل مجلس شورى القوانين،

(١) المرجع السابق، ص١٢٥-١٧٥.

والجمعية العمومية اللتين أقامهما الاستعمار بدلاً من المجلس النيابي، ونتيجة لذلك تعرض محمد فريد للاضطهاد، وسجن ثم أجبر على مغادرة البلاد، فواصل الدفاع عن قضية بلاده سنين عدة في أوربا منادياً بحقوقها، شارحاً أوضاعها، مطالباً بزوال الحكم الاستبدادي، وظل محمد فريد يكافح في أوربا حتى توفي في سنة ١٣٣٨هـ (١٩١٩من)، وقد أنفق ما له كله في سبيل قضيته[١].

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى ١٣٣٣هـ (١٩١٤م)، انتهزت انكلترا انضمام تركيا إلى ألمانيا، فأعلنت الأحكام العرفية، وأعلنت كذلك الحماية البريطانية على مصر، وخلعت الخديوي عباساً الثاني وعينت مكانه الأمير حسين كامل - النجل الثاني للخديوي إسماعيل- الذي قبل العرش ولقب بالسلطان حسين كامل. وقد ذهل الشعب لإعلان الحماية، وقام بالقاء قنبلة على السلطان الجديد ولكنها لم تصبه، ثم منعت انكلترا الاجتماعات، وضيقت على الصحافة، وفرضت أسعار الحاجيات برفعها رفعاً كبيراً، وعزلت مصر عن العرب، ونكلت بالأحرار وزجتهم في السجون والمعتقلات، وجندت الآلاف من الشبان لخدمة الجيش الانكليزي المحارب وأجبرتهم على حفر الآبار، ومد أنابيب المياه، وتعبيد الطرق الحربية إلى غير ذلك من الأعمال التي أحس بوطأتها الشعب في مصر بجميع طبقاته فكان لابد من قيام الثورة[٢].

ظنت بريطانيا أنها قضت على الحركة الوطنية في مصر، ولكنّ تلك

(١) عبدالرحمن الرافعي، محمد فريد، القاهرة ١٩٨٩م.

(٢) Marlowe, John Anglo Egyptian Relations, 1800, 1953, London 1965, p.212

الثورة انبعثت من جديد بانتهاء الحرب في مطلع عام ١٣٣٧هـ (١١ تشرين الثاني ١٩١٨م)، وتوقيع الهدنة بين الأطراف المتحاربة، فقد دعا الوطنيون الأحرار إلى عقد اجتماع في ٦ من صفر ١٣٣٧هـ (١٣ من تشرين الثاني ١٩١٨)، وقرروا ضرورة الاتصال بالعالم الخارجي، والمطالبة بالتخلص من الحماية البريطانية، والإصرار على الاستقلال والحرية، كما قرر المؤتمرون أن يختار الشعب ممثلين عنه للسفر إلى باريس لعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح الذي سيعقد في (كانون الثاني ١٩١٩م). فاختاروا قيادة شعبية - حسب ظنهم- كان في طليعتها: سعد زغلول، وعلي شعراوي، وعبدالعزيز فهمي. وقابل الوفد المعتمد البريطاني وطلبوا إليه السماح لهم بالسفر إلى باريس، ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك ومنعتهم من السفر. فقوبل هذا الرد بالاستنكار من جميع الشعب. وأبرق سعد زغلول محتجاً إلى الرئيس الأمريكي «ولسن» في ١٣٣٧هـ (١٤ من كانون الأول ١٩١٨م) الذي نادى بحق الشعوب في تقرير المصير، واحتج على منع الانكليز الوفد من السفر، وطالب بإلغاء الحماية البريطانية على مصر، فلم يتلق جواباً. وقد كان سعد زغلول أيام «كرومر» وزيراً للحقانية، ثم غدا عام ١٣٣٢هـ وزيراً للمعارف والحقانية معاً، ونائباً عن القاهرة، وترقى في المناصب وشغل عدداً منها في ظل الاحتلال.

وازدادت الحماسة الوطنية والوعي الشعبي. وعقدت اجتماعات بين الشعب وقادته، وجمعت عرائض توكيل وقعها آلاف من المواطنين وكانت تلح على ضرورة سفر الوفد لإسماع قادة مؤتمر الصلح صوت مصر في حق تقرير مصيرها. ولكن بريطانيا لم تستجب لرغبات الشعب، بل عملت

على كبح جماحه والقضاء على حركته الوطنية في مهدها، فاعتقلت أربعة من زعماء البلاد، هم سعد زغلول، وإسماعيل صدقي، ومحمد محمود، وحمد الباسل، ونفتهم إلى جزيرة «مالطه»، لكن هذا الإجراء أسفر عن غضبة شعبية أدت إلى ثورة عارمة شعارها: الاستقلال التام، وفي الوقت الذي كانت تعمل بريطانيا فيه ضد الحركة الوطنية كانت تبرز أعضاء الوفد بعملها هذا فيزداد مركزهم بين الشعب[1].

وكانت هذه الثورة، ثورة ١٣٣٨هـ (١٩١٩م) أول ثورة شعبية في البلاد العربية على الاستعمار، كما كانت بداية لثورات متتالية في الشام، والعراق، على الفرنسيين والانكليز. وقد شارك الشعب في مصر بجميع فئاته في الثورة، فقد اتخذت الثورة طابعاً عنيفاً مسلحاً، فثارت المدن والقرى وانتزع الثوار قضبان السكك الحديدية، وأعمدة البرق والهاتف، وتوقفت حركة المواصلات، وانعزلت مدينة القاهرة عن غيرها من مدن القطر، ونجحت الثورة في الأرياف كما نجحت في القاهرة، وشكل الثوار شرطة مدنية وطنية لحفظ النظام والأمن في البلاد، كما شكلوا لجاناً وطنية تقوم بتنظيم المقاومة والاتصال بالشعب، وتقديم الخدمات للمحتاجين[2].

وإزاء ذلك، اضطرت بريطانيا إلى الإذعان لإرادة الشعب والرضوخ لمطالبه، فقررت الإفراج عن المعتقلين السياسيين المنفيين، وسمحت بسفر الوفد إلى باريس. ولكن خابت آمال الوفد عندما أعلن الرئيس الأمريكي

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ٩٠-٩٢.
(٢) عبدالرحمن الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩ جـ١ ص ٥٤-٨٥.

«ولسن» اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر. فاعتمد المصريون على أنفسهم، واستمروا في كفاحهم، وعادت الثوة إلى ما كانت عليه، وعاد معها الاضطهاد، وتعرضت المدن والقرى للبطش، وحكمت المحاكم العسكرية على المئات بالسجن والإعدام. وعمدت بريطانيا إلى سياسة المماطلة والتهدئة السياسية، فبعثت لجنة برئاسة «ملنر» وزير المستعمرات لتدرس مطالب الشعب المصري وتقترح نظاماً جديداً، فقاطعها المصريون جميعاً، وقامت المظاهرات احتجاجاً على قدومها، وتأكيداً للانكليز بأن المصريين لا يقبلون بغير الاستقلال التام، وأنهم يرفضون كل مفاوضة على أساس الحماية البريطانية. ومع ذلك أعلنت اللجنة مشروع «ملنر» الذي أكد إقرار حقوق جديدة لإنجلترا في مصر، وتضمَّن تنظيماً للحماية بدلاً من أن يرفعها[1].

رفض سعد زغلول وجماعته المشروع، ولكن انكلترا استطاعت أن تكسب مؤيدين للمشروع منهم عدلي يكن باشا رئيس الوزراء. وقد أدى مشروع «ملنر» إلى انقسام بين الوطنيين في مصر، ثم جرت مفاوضات بين لورد «كرزون» وزير خارجية بريطانيا وعلي باشا رئيس الوزراء، ولكن هذه المفاوضات منيت بالفشل واستقال عدلي باشا إثر وذلك. ونفي سعد زغلول ومعه خمسة من زملائه، هم: فتح الله بركات، وعاطف بركات، ومصطفى النحاس، ومكرم عبيد، وسينوت حنا إلى عدن ثم إلى جزيرة سيشل. وبعد مدة نقل سعد زغلول وحده من منفاه في سيشل إلى جبل طارق. وأدى ذلك كله إلى استمرار الاضطرابات السياسية، وأدت هذه

(١) د/ جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٨٢-٢٨٣.

الاضطرابات إلى مفاوضات بين اللورد اللنبى وعبد الخالق ثروت باشا. وفي منتصف عام ١٣٤٠هـ (٢٨من شباط/ فبراير ١٩٢٢م) أعلنت بريطانيا إلغاء الحماية على مصر واستقلال مصر وتهيئة البلاد للحكم الدستوري بعد أن أدخلت بعض أعوانها من النصارى في الحركة الوطنية مثل مكرم عبيد، وسينوت حنا وغيرهما[١]. ولكن بريطانيا علقت هذا الاستقلال بتحفظات أربعة هي: تأمين مواصلات الإمبراطورية في مصر، والدفاع عن مصر ضد أي هجوم أجنبي، وحماية الأقليات والمصالح الأجنبية، وقضية السودان (بقاء الحكم ثنائياً). فلم تقبل الثورة بهذا التصريح، واحتجت على التحفظات الأربعة. ولكن الحكومة المصرية أخذت في تنفيذه، وألفت وزارة برئاسة عبدالخالق ثروت باشا، وتألفت لجنة مكونة من ثلاثين من كبار رجال القانون المصريين برئاسة حسين رشدي باشا لوضع دستور للبلاد، كما أعلن السلطان فؤاد ملكاً على مصر، وبذلك تحولت السلطنة إلى ملكية في عام ١٣٤٠هـ (١٥ من آذار - مارس ١٩٢٢م). وأبلغ ذلك إلى جميع الدول، وحصلت مصر من الدول على اعترافها بالوضع الجديد. غير أن الشعب في مصر رفض ذلك الاستقلال المزيف، واستمر في جهاده للتخلص من تلك التحفظات التي كانت تعطل الاستقلال الفعلي للبلاد. ومع ذلك أفرج عن زعماء الشعب وسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات[٢].

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي، القاهرة ١٩٧٢، ص ١١٠-١١٢.
(٢) المرجع السابق.

استقلال مصر وإعلان الملكية:

وعلى العموم، أعلن الدستور المصري في ١٣٤١هـ (١٩ من نيسان/ أبريل ١٩٢٣م) وعدل بعد عام وصدر قانون الانتخابات، وكان الدستور يعلن أن الأمة مصدرالسلطات، ويعطي كل مصري بلغ الحادية والعشرين حق الانتخاب، وجرت الانتخابات النيابية وفاز الوفد المصري بأغلبية مطلقة، فاجتمع أول مجلس تأسيسي في ١٣٤٢هـ (١٥من آذار - مارس ١٩٢٤م) وأصبح سعد زغلول زعيم الثورة رئيساً للحكومة. وكان هذا الدستور يكفل الحريات العامة للمصريين، وينص على مسؤولية الوزارة أمام المجلس النيابي. وعلى الرغم من ذلك، لم تستقر الحال، فقد أدى السخط الشعبي إلى وقوع اغتيالات كان أهمها قتل «السير لي ستاك» القائد العام للجيش المصري، وحاكم السودان في ١٣٤٣هـ (١٨ من تشرين الثاني- نوفمبر ١٩٢٤م)، وقد أدى ذلك إلى فرض إجراءات انتقامية من جانب بريطانيا منها: سحب الجيش المصري من السودان، ودفع دية مليون جنيه، فرفض سعد زغلول هذه المطالب، واستقال من منصبه، كما تعطل الدستور. ولكن سعد زغلول وافته المنية في عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م)، وخلفه في رئاسة الوفد المصري النحاس، وشكل وزارته الائتلافية الأولى، ولكن الانكليز والقصر الملكي أقاموا أمامها العراقيل، وأقال الملك الوزارة وعطل اجتماع المجلس النيابي شهراً. ثم ما لبثت الحكومة التي شكلت برئاسة محمد محمود باشا أن استصدرت قانوناً من المجلس النيابي بتعطيله وتعطيل الدستور ثلاثة أعوام قابلة للتجديد، فكان هذا عدواناً خطيراً على الحياة النيابية، فقامت مفاوضات

بين رئيس الوزارة «محمد محمود»، «وهندرسون» وزير خارجية الحكومة العمالية في بريطانيا أدت إلى وضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا[1].

جوبه هذا المشروع بمعارضة في مصر، فاضطر محمد محمود إلى الاستقالة في عام ١٣٤٨هـ (تشرين الأول - أكتوبر ١٩٢٩م)، وشكلت وزارة حيادية برئاسة «عدلي يكن» جعلت مهمتها إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات في موعدها المقرر. وأسفرت الانتخابات عن فوز الوفد، وألف النحاس وزارته الثانية في عام ١٣٤٨هـ (كانون الثاني - يناير ١٩٣٠م)، وقام بمفاوضة وزير الخارجية هندرسون، ولكن الطرفين فشلا في الاتفاق بسبب اختلافهما على مسألة السودان، ثم ما لبث القصر الملكي أن أقام العراقيل في وجه حكومة النحاس، فاستقال النحاس، وخلفه اسماعيل صدقي الذي شكل حكومة جديدة.

أقام إسماعيل صدقي حكومة استبدادية عصفت بالمجلس النيابي والدستور، ووضع دستوراً جديداً ألغى فيه الكثير من حقوق الشعب، ثم أجرى انتخابات ظفر فيها بالأغلبية لحزبه المعروف بحزب الشعب. ولم يكن في المجلس النيابي من المعارضين سوى أربعة عشر عضواً من الوفديين، والدستوريين، وظل صدقي يحكم استبدادياً ثلاث سنوات قامت خلالها اضطرابات كثيرة بين الوفد والحكومة.

إن وزارة صدقي كانت مستبدة بالشعب ضعيفة أمام القصر، الأمر الذي أتاح للقصر التدخل في تفصيلات الحكم لمصلحته. وقد اضطر

(١) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ١٨٨٢-١٩٣٦، القاهرة، ١٩٥٢ ص٧١.

إسماعيل صدقي تحت ضغط القصر وتدخله إلى الاستقالة عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٢م)، وهنا شكل عبدالفتاح يحيى وكيل حزب الشعب وزارة جديدة، كانت امتداداً لوزارة إسماعيل صدقي مع فارق بسيط هو أن عبدالفتاح يحيى كان أقل من إسماعيل صدقي جرأة وأضعف شخصية.

ومن الملاحظ أن الذين كانوا بالأمس زعماء الحركة الوطنية أصبحوا اليوم رجال القصر أو مسايرين للانكليز، وإن كانت هناك معارضة ظاهرية، الأمر الذي يضع إشارات استفهام على السابق[(١)].

معاهدة ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م

بدأ الإنكليز يتنبهون إلى سيطرة القصر وفرض سلطانه المباشر على الحكومة، فعملوا على إعادة التوازن بين الحكومة والقصر، تحقيقاً لسلطانهم وسياستهم القائمة على إضعاف الطرفين حتى يظلا بحاجة إليهم. وشكلت بعد ذلك وزارة محمد توفيق نسيم الحيادية في أواخر عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، واضطرت الحكومة إلى الاستقالة إزاء الصعوبات. ثم شكلت وزارة حيادية أخرى برئاسة علي ماهر، وقامت اضطرابات قوية في البلاد كان أبطالها طلاب الجامعات والمدارس الذين ضغطوا على الأحزاب لتشكيل جبهة وطنية، وتم الاتفاق على هذه الجبهة التي ضمت كل الأحزاب: (حزب الوفد، والحزب الوطني، وحزب الأحرار الدستوريين، وحزب السعديين، وحزب الإخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي). وشكل وفد لمفاوضة الانكليز برئاسة مصطفى النحاس باشا مثلت فيه جميع الأحزاب ماعدا الحزب الوطني الذي لم يكن يعترف

(١) عبدالرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ١٨-٢١.

بالاحتلال البريطاني. بعد ذلك قامت مفاوضات بين مصر وانكلترا انتهت بتوقيع معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) وأهم بنودها: استقلال مصر استقلالاً تاماً، وإنهاء الاحتلال العسكري على أن تحتفظ بريطانيا بعشرة آلاف جندي في منطقة القناة، وإلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، وتأييد مصر في دخول عصبة الأمم، وعودة الجيش المصري إلى السودان، وبقاء الحكم ثنائياً فيها، وحق بريطانيا في استخدام أرض مصر ومواصلاتها في حالة الحرب، واعتراف بريطانيا بسيادة مصر، وتحالف الدولتين ضد أي اعتداء أجنبي، ومدة المعاهدة عشرون سنة. وقد صودق على المعاهدة من قبل المجلس النيابي المصري ومجلس العموم الانكليزي. وبدئ بتنفيذ ما يتعلق بالامتيازات الأجنبية، فدعت مصر إلى عقد مؤتمر دولي في سويسرا تنازلت فيه الدولة صاحبة العلاقة عن امتيازاتها في مصر ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) ودخلت مصر في العام نفسه عصبة الأمم[١].

أدت هذه المعاهدة إلى انقسام الوفد على نفسه، وخرج على النحاس بعض كبار أعوانه فأدى ذلك إلى إضعاف حزب الوفد الكبير. وقد انتقد المعارضون المعاهدة لأنها نصت على إنهاء الاحتلال، ولكنها سمحت ببقاء قوات انكليزية في القناة، كما أنها (المعاهدة) جعلت مصر قاعدة للجيوش الانكليزية، فضلاً عن التزام مصر بإنشاء طرق حربية وصيانتها وتوفير جميع التسهيلات للقوات الانكليزية في حالة الحرب. فكأن المعاهدة تحالف دائم، وتبعية دائمة، واحتلال أبدي. ونتيجة لذلك حدثت خلافات بين وزارة الوفد، فأقالها الملك فاروق بصورة غير مشرفة في ١٣٥٧هـ (٣٠ من

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي، القاهرة ١٩٦٧م ص ١٩٨، ٢٠٠.

كانون الأول ١٩٣٨م) وتعاقبت على الحكم بعد تلك الحادثة حكومات متعددة.

وإثر قيام الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، أعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وأخذت أزمات التموين، والأوبئة، والضائقة المالية تستحكم في البلاد، في حين كان الألمان والإيطاليون يهددون الوجود الانكليزي من جهة ليبيا، بل يزحفون ويصلون إلى العلمين غربي الإسكندرية، ويضربون هذه المدينة مع القاهرة بالقنابل، وإزاء هذا الوضع الحرج أراد الانكليز التقرب من الشعب المصري، بعد أن وجدوا الحكومات المصرية لا تمثل الأكثرية، إضافة إلى ميل بعض المسيطرين على الحكم إلى جانب المحور، فطالب الانكليز بوزارة وفدية كي يضمن بقاءها إلى جانبهم، وضغطوا على القصر بتكليف مصطفى النحاس باشا، واستخدمت القوة العسكرية لإجبار الملك الذي رفض في بادئ الأمر دعوة النحاس ثم رضخ للأمر، وشكلت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس في ١٣٦١هـ (٤ شباط من ١٩٤٢م). وقد استفاد الانكليز من معاهدة عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) فوائد كثيرة، فقد يسرت لهم مساعدة مصر المادية لإحراز النصر على الألمان. وخلال حكم النحاس أنشئت الجامعة العربية التي كان له اليد الطولى في إنشائها. وكانت بريطانيا من ورائه تدعمه بهدف كسب الشعور العربي نحوها، وهي في الحقيقة تؤيد الوفد وتدعمه، وتعارضه ظاهراً منذ برز سعد زغلول[١].

ومن جهة أخرى، انتهزت المعارضة في مصر فرصة اجتماع أقطاب الحلفاء في القاهرة عام ١٣٦٢هـ (تشرين الثاني- نوفمبر ١٩٤٣م) فقدمت

(١) John, Marlowe, op cit.,307.

إليهم مذكرة تطالب بإعلان استقلال البلاد أسوة بماجرى في الشام، والاعتراف بالروابط التي توحد مصر والسودان. ولكن هذه المذكرة بقيت دون جواب.

ومما يجدر ذكره أن أبرز ما يميز الحياة السياسية في مصر تعدد الأحزاب وتطاحنها وانهماكها بالصراع على مناصب الحكم، فترتب على ذلك تفتيت جهود الشعب، وعدم توحيد قواها لاتخاذ موقف موحد من القضية الوطنية، إضافة إلى فساد القصر وتدخله في كل صغيرة وكبيرة مما أدى إلى عدم استقرار الإدارة الحكومية. فضلاً عن سيطرة الإقطاعيين وكبار رجال المال على الحياة السياسية[1].

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزة استغنت بريطانيا عن وزارة الوفد عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م)، وبدأت الحكومة المصرية الجديدة بتخفيف القيود التي فرضتها الحرب، فقد رفعت الأحكام العرفية، وتظاهرت بتبني مطالب الشعب في الاستقلال والجلاء. فاستؤنفت المفاوضات لإعادة النظر في معاهدة مصر ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م). وبعد أن تأسست هيئة الأمم المتحدة، وأصبحت مصر عضواً فيها على قدم المساواة مع بريطانيا-اسماً- بدأت المفاوضات، غير أنها تعثرت كثيراً بسبب رغبة بريطانيا في الاحتفاظ بالسيطرة على مصر والسودان، ولاسيما أنها قد خرجت منتصرة من الحرب، وأدركت أن القصر الملكي لم يكن جاداً في إنهاء ارتباطه مع بريطانيا. لكن المظاهرات الشعبية قامت في الإسكندرية

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٨.

والقاهرة بعنف ضد الانكليز، وانفجرت المشاعر بعد طول كبت في زمن الحرب، فقتل عدد من الطلبة وأصيب الكثيرون بجراح، فكان لتلك الأحداث أثرها على الموقف البريطاني، وتوصل الطرفان إلى الاتفاق على مشروع «صدقي- بيفن» سنة ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)[١].

قوبل هذا المشروع بالسخط والاستنكار لأنه يربط مصر بعجلة بريطانيا بصورة دائمة، فهو يدعو إلى الدفاع المشترك بين البلدين، ويكسب بريطانيا نوعاً من الوصاية على مصر. فلم توافق الحكومة المصرية على هذه المعاهدة «مشروع المعاهدة» لأنها لا تحقق أماني الشعب في الاستقلال والجلاء. فعرضت الحكومة المصرية القضية على مجلس الأمن عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م)، غير أن هيئة الأمم المتحدة الخاضعة لنفوذ الدول الاستعمارية الكبرى لم تستطع إنصاف مصر.

وظهر في الأفق تباشير فجر جديد ينذر بتغير الأوضاع السياسية في مصر، فقد تعاقبت بعد ذلك الوزارات على الحكم، واضطرب الحكم في الداخل بسبب تدخل القصر في الحكم وبسبب مفاسده وعدوانه على مصالح الشعب، إضافة إلى حرب فلسطين ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، وهزيمة الجيش المصري فيها، والتي كشفت عنها مساوئ القيادة السياسية والعسكرية وتجارتها بالأسلحة الفاسدة، وازدياد النقمة لدى أوساط الشعب كافة بسبب سوء الحالة الاقتصادية والسياسية، وإلغاء حكومة الوفد معاهدة سنة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) وإلغاء اتفاقية السودان التي عقدت عام ١٣١٧هـ

(١) د/ جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص٣٩١.

(١٨٩٩م) وذلك عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م)، نتيجة لذلك كله هب الشعب المصري لمحاربة القوات الانكليزية في القناة. فضلاً عن حريق القاهرة في السنة ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م)، وتغير الوزارات السريع في منتصف عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م). كل ذلك أدى إلى قيام ثورة ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز- يوليو ١٩٥٢م).

إذ إن الولايات المتحدة أرادت بعد الحرب العالمية الثانية أن تحل محل إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما، من أجل إمكانية السيطرة على المعسكر الغربي، وجعله كتلة واحدة أمام المعسكر الشرقي. أو أن تكون زعيمة المعسكر الغربي مثل روسيا زعيمة المعسكر الشرقي، وتمكنت من ذلك في بعض المناطق، ولم تتمكن في مناطق أخرى إلا نتيجة انقلابات[١].

ثورة ٢٣ من تموز - يوليو ١٩٥٢م:

نفذ الجيش المصري ثورته في فجر اليوم الخامس من ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ يوليو- تموز ١٩٥٢م) وأرغم الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه الصغير أحمد فؤاد، وعلى مغادرة البلاد في ٢٦ من تموز، وأقيم للملك الطفل مجلس وصاية.

أعلن مجلس قيادة الثورة برئاسة اللواء محمد نجيب إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م)، وحل الأحزاب السياسية، وإلغاء الدستور الملكي الذي بدأ عام(١٩٢٣م) ووضع دستور جديد للبلاد. وقد تولى جمال عبدالناصر الحكم في البلاد إثر استقالة محمد نجيب في ١٤

(١) المرجع السابق.

من تشرين - نوفمبر الثاني ١٩٥٤م، واختير جمال رئيساً للجمهورية إثر استفتاء شعبي جرى عام ١٩٥٦م.

وقد أعلنت الثورة المصرية عن أهدافها وهي: القضاء على الاستعمار، والقضاء على الإقطاع، والاحتكار وسيطرة رأس المال، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة جيش وطني قوي، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة الإنتاج[1].

وقد عملت الثورة على تحقيق أهدافها، فقامت بتحقيق الجلاء عن مصر وذلك بتوقيع اتفاقية (١٩٥٤م) مع بريطانيا، علماً أن اتفاقية عام ١٩٣٦م كانت مدتها عشرين سنة وتنتهي في عام ١٩٥٥م، وانتقدت المعاهدة الجديدة التي عدت بمثابة تمديد وتجديد لمعاهدة ١٩٣٦م التي تنتهي بعد عام، إذ جعلت المعاهدة الجديدة الحق لبريطانيا في العودة إلى مصر، واستخدام القناة فيما إذا حدث اعتداء على تركيا وكان متوقعاً ذلك، وتم بموجبها جلاء الانجليز عن مصر ١٩٥٦م، وتوقيع اتفاقية السودان ١٩٥٣م.

وكانت الحكومة المصرية تأمل في انضمام السودان لها، إذ كان إسماعيل الأزهري رئيس الحكومة السودانية يعمل لذلك، لكن سقطت الحكومة وشكل الحكومة الجديدة عبدالله خليل، وجرى الاستفتاء فرفض السودانيون الانضمام إلى مصر. وفضلوا الاستقلال، فتم ذلك في مطلع عام ١٩٥٦م.

هذا النقد سبب الخلاف بين الحكومة المصرية والحركة الإسلامية. ثم أممت القناة وحدث الاعتداء على مصر عام ١٩٥٦ من قبل بريطانيا وفرنسا

(١) د/ جاد طه، ثورة يوليو ١٩٥٢، ص ١٤٤.

واسرائيل. وانتهى موضوع القناة لصالح مصر[1].

وقامت الثورة بوضع دستور للبلاد انتخب على أساسه جمال عبدالناصر رئيساً للجمهورية (١٩٥٦). كماعملت الثورة على تحقيق الإصلاح الزراعي بإلغاء الملكيات الكبيرة، وتوزيعها على الفلاحين، وقامت كذلك بتقوية الجيش المصري وتسليحه من الدول الشرقية، وإقامة المصانع الحربية، وتأميم قناة السويس ١٩٥٦م، فنجم عن ذلك العدوان الثلاثي الذي هُزِم بفضل صمود الشعب في مصر وتأييد الرأي العام له. وحققت الثورة قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م والتي دامت ٤٤ شهراً، إلا أنها تجربة رائدة مهمة، وقوبل الانفصال بالاستياء العام من الشعب العربي. وأنجزت الثورة كذلك مشروع السد العالي، ودخلت معركة التصنيع، فأقامت عدداً من المصانع التي تؤمن الكثير من حاجاتها، كما حققت تقدماً كبيراً في ميدان التعليم والصحة وانتشار العمران ورفع مستوى الشعب. ودخلت مصر المعركة الثالثة مع العدو الإسرائيلي عام ١٩٦٧م وخسرت شبه جزيرة سيناء وتعطلت الملاحة في قناة السويس[2].

وانتهجت الثورة عدداً من المبادئ في سياستها الخارجية، ومنها: تأييد القوى الثورية والتقدمية في البلاد العربية ومساعدتها مادياً وأدبياً، وأصبحت البلاد العربية بسبب ذلك مفرقة بين مدع لليمين وآخر لليسار، وتقدمية ورجعية، وثورية، واتباع سياسة الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، والتعاون مع دول الكتلة الشرقية ضد الدول الاستعمارية الغربية،

(١) جاد طه، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ١٤٤-١١٥٥.

(٢) نفس المصدر ص ١٥٦، ١٦٥.

ولم تترك الحكومة فرصة إلا ضربت الحركة الإسلامية منها، وتعاونت مع أعداء الإسلام في الداخل والخارج[1].

وبعد وفاة الرئيس عبدالناصر في جمادى الآخرة ١٣٩٠هـ (٢٨ من أيلول - سبتمبر ١٩٧٠م) انتخب «محمد أنور السادات» الذي عمل على متابعة المعركة السياسية لتحقيق الجلاء الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران يونيو ١٩٦٧م، ومتابعة خطوات الاتحاد مع البلاد العربية، وقد نجح في هذه الخطوة بتوقيع بيان «بنغازي» في ١٧ من نيسان- أبريل ١٩٧١م بإقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة بين كل من: مصر وسوريا وليبيا، ولكنه كان اتحاداً شكلياً فقط.

وقد خطط الرئيس السادات لخوض حرب مع العدو، فكانت حرب رمضان ١٣٩٣هـ تشرين الأول- أكتوبر ١٩٧٣م)، وقد ونجحت القوات العربية المصرية في عبور قناة السويس واقتحام خط (بارليف) وتحرير جزء من الأراضي العربية في سيناء، كما نجحت سورية في المعركة، ثم طلبت سورية ومصر وقف إطلاق النار لما منيتا به من هزيمة الجولان والقناة. وقد وقف العرب جميعاً صفاً واحداً فشاركوا بأموالهم ورجالهم، كما استخدموا سلاح النفط في أول مرة مما كان له تأثير كبير في الكثير من دول العالم التي أخذت تعدل من مواقفها إلى جانب الحق العربي.

ونتج عن هذه الحرب توسط الولايات المتحدة للقيام بدور الوسيط لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، فقام «كسينجر» برحلته خلال عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، وقد تمكن خلالها من فك الارتباط بين القوات المتحاربة

(١) جاد طه، المرجع السابق، ص ١٦٥-١٧٧.

على الجبهتين المصرية والسورية تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف الذي يضم جميع الأطراف لإيجاد تسوية شاملة للقضية بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها. غير أن ظروفاً جديدة طرأت على الساحة العربية إثر زيارة الرئيس المصري دولة اليهود في ١٩٧٧م مروراً باللقاءات بين الجانبين (١٩٧٨م) وانتهاء بتوقيع معاهدة «كامب دافيد» في واشنطن ١٩٧٩م، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصروتبادل التمثيل السياسي في شباط عام ١٩٨٠م، وعلى الرغم من اعتراض الشعب العربي على هذه الخطوات بما فيهم الشعب في مصر الذي لازال يعبر في كل مناسبة عن معارضته لمرحلة تطبيع العلاقات، وقد أدى ذلك إلى اغتيال الرئيس محمد أنور السادات في يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، وانتخب بعده «محمد حسني مبارك» ليتابع المسيرة. وتابع الرئيس الجديد مسيرة سلفه في السياسة السلمية وتطوير البلاد وازدهارها.

obeikandl.com